المواجهة الأمنية والتشريعية للاتجار فى الأعضاء البشرية

«دراسة مقارنة»

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث/ ياسر عبد الحميد محمد عطية

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ عبد الرءوف محمد مهدى	أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة المنصورة	(مشرفاً ورئيساً)
الأستاذ الدكتور/ أحمد شوقى أبو خطوة	أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة المنصورة وعميد الكلية «الأسبق»	(عضواً)
اللواء دكتور/ نبيل عبد المنعم جاد	أستاذ التحقيق الجنائى بكلية الشرطة مدير كلية الدراسات العليا «الأسبق»	(عضواً)
اللواء دكتور/ أسامة الشبراوى	مدير كلية الدراسات العليا «الأسبق»	(مشرفًا وعضواً)
اللواء/ هشام أحمد أحمد الصاوي	مدير الإدارة العامة لحماية الآداب «الأسبق»	(خبيراً)

٢٠١٦ م

يُعدُّ الإنسان هو أفضل مخلوق على وجه الأرض له حقوقه التي يجب أن يتمتع بها، ومن أهم هذه الحقوق الحق في الحياة بكرامة وصحة.

ولقد ابتكر العلم في الآونة الأخيرة طرقًا مختلفة لعلاج الإنسان من الأمراض التي يعاني منها أو الخلل الذي يصيب أحد أعضاء جسمه، ومن هذه الابتكارات عملية نقل الأعضاء البشرية وزراعتها من جسم إنسان إلى جسم إنسان آخر، وكانت تُستخدم بالشكل السليم ولمن يستحقها، إلا أنه بعد انتشار هذه العمليات بدأ يتحول هذا النجاح إلى ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية؛ حيث تحولت من خدمة لصالح الإنسانية إلى عملية ربح مادي، وظهر العديد من الشبكات التي باتت تتجر بهذه الأعضاء وتستغل الفقر الذي يعاني منه المواطنون، وتقوم بشراء أجزاء من أجسادهم وأعضاء لبيعها لمن هم قادرون على دفع تكاليف هذا العلاج الباهظ الثمن؛ حيث أصبحت تمارس تجارة الأعضاء البشرية على أرض الواقع بكل ما فيها من جرمٍ وبشاعةٍ، وتعارضٍ مع كل الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية؛ حيث يبحث الأثرياء والقادرون عن الفقراء الذين يعانون من المحن والأزمات المادية الشديدة لمساومتهم على بيع أعضاء من أجسادهم الحية، لقاء مبلغ من المال.

وللأسف الشديد فإن جميع تفصيلات هذه الصفقات المشبوهة والتجارة المحرمة لا تخفى على أطباء نقل الأعضاء، بل تتم تحت أعينهم وبإشرافهم، بل ويعمل بعضهم كوسطاء فيها.

وتتمثل أهمية الدراسة في:

تُعد ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية من الموضوعات المهمة بالغة الدقة التي أفرزتها الأبعاد الحديثة للجريمة بوجه عام، وتعد إحدى صور الجريمة المنظمة؛ فقد قامت عصابات الجريمة المنظمة في الاتجار بالأعضاء البشرية

وارتكابها أعمال القتل والسطو والتهديد واستخدام الأطفال كمصدر لتوريد الأعضاء البشرية، وبيعهم نظير مبالغ مالية طائلة تفوق أرباحها – وفقًا لتقرير منظمة "اليونيسيف" –أرباح تجارة المخدرات والأسلحة، وتمثل مصدر الدخل الأعلى مردودًا بالنسبة للشبكات الإجرامية المنظمة(١).

ويتم هذا العمل الإجرامي من خلال بعض المستشفيات؛ حيث تتعاقد معهم على توريد القطع اللازمة من الأعضاء البشرية بعد انتزاعها من الأطفال المتوفين حديثي الولادة، أو الذين جاءوا نتيجة لعمليات الإجهاض الواسعة الانتشار في ظل انعدام التشريعات والرقابة(٢).

كما شهدت السنوات الأخيرة معاناة المجتمع المصري من انتشار ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية وسرقتها، ويدلل على وجود تلك الظاهرة واستفحالها العديد من التقارير والبيانات الرسمية وغير الرسمية، وما تنقله لنا وسائل الإعلام المصرية والدولية عن وقائع لسرقة أعضاء بشرية واكتشاف مافيا وعصابات للاتجار بها من حين لآخر، وأنباء القبض على سماسرة وأطباء متخصصين. ومع خروج الوضع عن المألوف له أصبح من الضروري أن يتم تقنين عملية نقل الأعضاء البشرية بقوانين تنظمها وتحفظ حقوق المريض والمتبرع، وتقطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه بأن يمس بحق الإنسان بالحياة والصحة واستغلال فقره؛ حيث إن استئصال الأعضاء البشرية بغرض بيعها أو نقلها إلى آخرين دون الالتزام بالضوابط الشرعية والقانونية يشكل جريمة في كافة التشريعات القانونية والشرعية، فهي انتهاكٌ صارخٌ لكرامة الإنسان، وتعدٍّ على الحقوق الشرعية والقانونية للإنسان.

---

(١) د. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: "ضوابط نقل وزراعة الأعضاء البشرية في الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية، دراسة مقارنة"، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٠٠٠م، ص ٣٢.

(2) Http// www,Naseej.com/islmic/mujtamaa/1254/p26.Htm

ومن ثَمَّ كان من الضروري التفكير في آليات لتحسين أداء أجهزة العدالة الجنائية، وخلق أجهزة نوعية متخصصة، ورفع كفاءة الأجهزة الشرطية بما فيها جهاز الإنتربول، ودراسة مدى جدوى الخروج عن بعض مبادئ الشرعية الإجرائية كإلقاء عبء الإثبات على المدعى عليه، خلافًا للقاعدة العامة، لصالح تحقيق مصلحة المجتمع الهادفة إلى التضييق على أعضاء المنظمات الإجرامية، أو من تسول لهم أنفسهم الإسهام في تحقيق أغراض تلك المنظمات، والعمل على تطوير الإجراءات الجنائية في مختلف مراحل الدعوى، بما يتيح الإفادة من التطور التكنولوجي.

وكل هذه الأوضاع خلقت دوافع صدور قانون لتنظيم عملية نقل وزراعة الأعضاء البشرية في مصر.

ففي هذه الدراسة سيتم التطرق إلى تعريف موضوع نقل وزراعة الأعضاء البشرية وجريمة الاتجار فيها، وموقف التشريعات الوطنية منها والقوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية، ومتى تصبح انتهاكًا لحقوق الإنسان، ومهانةً له.